1

فضيحة على قياس واشنطن

كانت الإدارات الرئاسية على امتداد التاريخ الأمريكي تمر بأوقات عصيبة تكتنفها الحروب والفضائح. حدث أن أصبحتُ السكرتير الصحفي للبيت الأبيض في وقت كانت إدارة الرئيس بوش تعاني من الاثنتين معاً، وكانتا مرتبطتين مع بعضهما بعضاً ارتباطاً وثيقاً.

في أواخر شهر أيار، مايو سنة 2003، عندما طلب إلي الرئيس أن أبدأ مهامي ناطقاً رئيساً باسم البيت الأبيض اعتباراً من شهر تموز، يوليو، لم يدر في خلدي وجوب أن أحسب حساب الكم الهائل من السُّمّيّة وروح الخصام السائدتين في واشنطن - أو مدى اللغط والاستقطاب اللذين ستكون إدارة بوش على وشك أن تنساق إليهما.

بحلول شهر تشرين الأول، أكتوبر، أي بعد أقل من ثلاثة أشهر على استلامي مهامي الجديدة، وجدتني في الخطوط الأمامية مدافعاً عن «بيتٍ أبيضَ» أصبح محاطاً بفضيحة تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم عشية بدء حملة إعادة انتخاب الرئيس؛ لقد أدت هذه الفضيحة إلى زيادة صخب العداء لنا من قبل بعض وسائل الإعلام، وإلى انقضاض نقادنا الحزبيين علينا. أما بالنسبة لعامة الشعب الأمريكي الذي بدأ يتململ من التحقيقات التي لا نهاية لها في الأفق، والفضائح المرتبطة برئاسة كلينتون، فقد كانت هذه الحال تكريساً لأسوأ ما رأوه في واشنطن.

أما القصة التي تسربت إلى صحف واشنطن فقد كانت تتمحور حول كيف أن البيت الأبيض نزع الغطاء بشكل متعمد عن (فاليري بليم)، العميلة السرية التي تعمل لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. قام بعضٌ من موظفي الإدارة الذين لم يتم الكشف عن هوياتهم بتسريب هويتها إلى صحفيين بغية معاقبة زوجها (في أسوأ الأحوال) أو

تدمـير مصداقيته (في أفضلها) وهـو جوزيف ويلسون، السفـير السابق الذي صرح في العلـن أن الإدارة ضللت البـلاد في جرها إلى حرب في العـراق. أشارت بعض القصص الإخباريـة إلى أن مساعدين في البيت الأبيض هم من قام بكشف هوية بليم أمام خمسة مـن الصحفيـين على الأقـل. كان الجهد المنسّق الـذي رتّب له البيـت الأبيض في كشف هويتهـا يعني أن الموظفين المتورطين في هذه العملية، على علمٍ منهم، أو من دون علمهم، قاموا بتسريب معلومات سرية تخص الأمن القومي.

بعـد الإعـلان عن البـدء في التحقيق الجنائي الـذي تقوم به وزارة العـدل في التاسع والعشريـن من شهر أيلول، وعلى مـدى أسبوعين، كنت أرفض بشدة فكرة أن يكون البيت الأبيض وراء مثل هذا التسريب. وكنت قد نفيت قبل ذلك أي تلميح إلى احتمال أن يكون زميلـي مـن تكساس كارل روف، الـذي غالباً ما كان مستهدفاً من قبـل منتقدينا بصفته أقـرب مستشـاري الرئيس متورطاً في عملية التسريب تلك. بعـد ذلك قمت بإضافة كبير موظفي نائب الرئيس سكوتر ليبي إلى قائمة من قمت بالدفاع عنهم.

ومـع حلـول موعد اللقـاء الصحفي في البيت الأبيض بتاريخ العاشر مـن شهر تشرين الأول، أكتوبر، كنت أبحث عن طريقة أتجنب بواسطتها التعليق على أي نقاط محددة تتعلق بقضية بليم، والتي أصبحت الآن جزءاً من موضوع التحقيق الذي تم الإعلان عنه مؤخراً.

وكان المدخـل الذي كنت أبحث عنه قد جـاء على مشارف نهاية لقاء يوم الجمعة على شكل سـؤال وجهته لي فيكتوريا جونز وهي صحافية إذاعية لطيفة لكنها متشككة، وتدير برنامجاً حوارياً ليبراليَّ النزعة، ومن المنتقدين لإدارة بوش.

قالـت جونـز: «قلت لنا يا سكـوت في بداية هذا الأسبوع إن أياً مـن كارل روف وإليوت أبرامـز ولويس ليبي لم يقم بالكشف عن أي معلومـات سرية ذات صلة بعملية التسريب. هل لك أن تطلعنا فيما إذا كان أياً من هؤلاء قد أبلغ أحد الصحفيين أن فاليري بليم كانت تعمل لدى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية؟».

19

كنت جاهـزاً للإجابة عن مثل ذلك السؤال: «سبق وأن تحدثت إلى هؤلاء الأشخاص؛ وكما أخبرتكم سابقاً، أكد لي هؤلاء الأشخاص أنهم غير متورطين في هذه القضية. وهذا هو الموقف الآن».

دخل صحفي آخر على خط النقاش طالباً التوضيح: «لم يكونوا متورطين في ماذا؟»

أجبت: «في تسريب معلومات سرية».

كان ما قلته نهائياً ومحدداً - تماماً كما أردت له أن يكون.

كنـت أختار كلماتي بعنايـة. فبينما صدّقتُ ما قاله لي كل من روف وليبي، لم أكن على ثقـة لا يشوبهـا الشـك في أن ما قـالاه لي كان صحيحاً. لذلـك تعمدت أن أبقـي الكرة في ملعبهمـا عبر عبـارة أنهما «أكدا لي» عـدم تورطهما في هذه القضية. كانـت هذه العبارة بمثابة جدار من نار صممته لحماية مصداقيتي في حال أصبحت الحقيقة أكثر تعقيداً - أو اختلافاً - عما كنت قد أُخبِرتُ به. لم يكن هذا يعني أنني كنت أتوقع ذلك؛ ذلك أنني كنت واثقاً حينها أن الرئيس أو نائبه لا يمكن لهما أن يطلبا إليّ أن أضلل الجمهور عمداً.

كانـت التأكيدات العلنية التي أطلقتها من على المنصـة يوم العاشر من شهر تشرين الأول، أكتوبـر، آخـر التعليقـات التي تنكر أن يكون لـروف أو لليبـي أي ضلع في الكشف عـن اسم عميلة سرية تعمـل لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، كما كانت آخر تعليقاتـي حـول أي قضايا أخرى يمكـن أن تشكل جـزءاً من التحقيقـات الجنائية التي أفرزتها قضية تسريب اسم بليم.

كانت هناك مشكلة واحدة فقط. ما كنت قد قلته لم يكن صحيحاً.

قمـت بإعطـاء معلومات كاذبـة مـن دون أن أقصد ذلـك؛ ذلك أن خمسـة من كبار المسؤولـين في الإدارة كانـوا متورطين في ما كنت قد أنكرتـه: روف، وليبي، ونائب الرئيس تشيني، وكبير موظفي الرئيس أندرو كارد، بالإضافة إلى الرئيس نفسه.

كانـت العبارات الكاذبة التـي تفوهت بها في لقاء يوم الجمعة ذاك، وعلى امتداد السنتـين اللاحقتين لمهمتي كسكرتير صحفي تعـد تصريحاً عن موقف البيت الأبيض

الرسمي حول قضية بليم. لم يكن يدور في خلدي إلا لماماً حينها، أن ما صرحت به، والخداع والتضليل اللذين كانا يتضمنان هذا التصريح، سيكون بمنزلة إنهاء لمهمتي ككبير الناطقين باسم الرئيس.

لقد سمحت لنفسي أن أكون هدفاً للخداع عبر تسويق غير مقصود للزيف. وكانت هذه المسألة حاسمة في عدم تمكيني من القيام بمهامي تجاه الرئيس بشكل فاعل.

لم يتبين لي أن ما قلته لم يكن صحيحاً إلا عندما بدأت وسائل الإعلام بتفنيده بعد سنتين تقريباً. أنا على يقين من أن الرئيس نفسه لم يكن مطلعاً على ذلك. لقد خُدع هو أيضاً، وهو بذلك تورط بشكل غير مقصود في خداعي أنا. لكن كبار المسؤولين في البيت الأبيض الذين كانوا يعرفون الحقيقة – بمن فيهم روف، وليبي، وربما نائب الرئيس تشيني – سمحوا لي، وحتى شجعوني على تكرار هذه الكذبة وتسويقها.

عندما بدأت الحقيقة تظهر تباعاً، كانت مصداقيتي ناطقاً باسم البيت الأبيض قد تلطخت جداً – وكانت هذه تجربة مؤلمة جداً بالنسبة لي.

أنا ألوم نفسي. فقد سمحت لنفسي أن أتعرض للخداع؛ إلا أن سلوك الرئيس وكبار مستشاريه كان أكثر مدعاة لخيبة الأمل.

خلال سنتي 2003 و2004، اختار البيت الأبيض أن يجانب الصراحة والصدق فيما يتعلق بفضيحة بليم؛ وقرر بدلاً من ذلك أن يشتري الوقت، وأدار أحياناً أذناً صماء متذرعاً بالتحقيق الجاري كتعليلٍ للصمت الذي التزم جانبه. كان الهدف من ذلك منع حدوث أي إحراج سياسي يمكن أن يعرض الرئيس للأذى، ويضعف من فرص إعادة انتخابه في تشرين الثاني، نوفمبر، سنة 2004. كان الدافع إلى ذلك مفهوماً، لكن السلوك كان خاطئاً – وشكل في نهاية المطاف هزيمة للذات. ولو أمعنّا النظر قليلاً في ما حدث، لكان من السهولة بمكان تبيان أن ما حصل كان يشكل واحدة من سمات إدارة غالباً ما اختارت في اللحظات الحاسمة أن تستخدم التشويش والسرية بدلاً من الصدق والصراحة.

وبينما بدأتُ التأمل في حادثة التسريب هذه -وهي واحدة من أهم الحوادث التي مرت بـي خلال فترة شغلي لمنصب السكرتير الصحفي- فإن رأيي في واشنطن بدأ يتكون أكثر مـن أي وقت مضى. فمـا كنت شاهداً عليه، وما بدأت التحقـق منه في الوقت الذي كانت الأضـواء مسلطة علـيّ -حتى ما بعد هذه الحادثة- كان الحقيقـة الأكبر، والأكثر مدعاة للحـزن. إذ لم يقتصـر الخداع على حادثـة معزولة، أو حتى على البيـت الأبيض في عهد بوش. فقد تغلغل في مفاصل خطابنا السياسـي الوطني. وبينما كان الكم الأكبر من هذا الخـداع عَرَضيّاً، ولم يكن قادتنا المنتخبـون يمارسونه بشكل شعوري، فقد أضحى طريقاً مقبولـة لكسب الحروب الحزبية أمام الرأي العـام، وجزءاً هدّاماً تزداد وتيرته في ثقافة واشنطـن. عندما قدمت إلى واشنطن عضـواً في الإدارة الجمهورية، كنت أظن أن عقلية التلاعب السياسي كانت بشكل رئيس من صنع أسلافنا في البيت الأبيض في عهد الرئيس كلينتـون، وأن الرئيس الذي كنـت أعول عليه كثيراً، وأعني به جـورج بوش، كان مصمماً تماماً على تغيير هذا النهج. لكنه اختار أن لا يقوم بذلك. بدلاً من ذلك، انغمست إدارته بالمناورات السياسية التي كانت لا تقل سوءاً، إن لم تكن أسوأ من سابقاتها، وأكثرها كان يتعلق مباشرة بأكثر قراراته ارتباطاً بهذا الأمر - وأعني به قرار غزو العراق.

كتـب الكثـير عن حادثة تسريب المعلومـات في قضية بليم على امتـداد السنين القليلة الماضيـة، لدرجـة أن الكثيريـن ومن بينهم نحن الذيـن كنا جزءاً من عمليـة كشف هذه الأحداث، يجدون صعوبة في إعادة تركيب التفاصيل المتعلقة بالكيفية التي بدأت فيها هذه القصة. دعوني أعرض عليكم هذه التفاصيل.

كان اللغـط الهائل الذي أدى في نهاية المطاف إلى فضيحـة التسريب قد بدأ بالتأكيد علـى الجهـود العراقية الرامية إلى الحصـول على كميات من اليورانيـوم المركز والقابل للانشطار - وهو ما أطلق عليه وصف الكعكة الصفراء- من دولة النيجر الواقعة في غرب إفريقيـا. استناداً إلى الوثائق التي اعترفت وكالة المخابرات المركزية فيما بعد أنها كانت مزورة، شكل هذا الزعم أحد العناصر التي استندت إليها الإدارة في جهودها سنة 2002 لإظهـار أن نظام صـدام حسين كان يسعى بشكل نَشِط لإعادة بناء برنامجه النووي الذي

تم صـرف النظر عنه سابقاً، وأنه يمتلـك ترسانة من الأسلحـة البيولوجية والكيميائية. ولجملـة هذه الأسباب، بالإضافة إلى الدعم الذي كان هذا النظام يقدمه للإرهاب، فقد قال الرئيس إن العراق كان «يشكل خطراً كبيراً ومتزايداً» على السلام في الشرق الأوسط وحتـى على أمـن الولايات المتحدة. كان هذا النقاش حول أسلحـة الدمار الشامل النقطة الجوهريـة التـي بنى عليها رأيـه في أن الولايات المتحدة محقة في قيـادة حلفائها وكذلك الأمم المتحدة باتجاه شن حرب وقائية على العراق.

في خريـف سنـة 2002، وبينما كان الجـدل محتدماً في واشنطـن وفي العالم حول ما إذا كان شـن حـرب على العراق ضرورياً، طلب الكونغرس تقويماً استخباراتياً وطنياً حـول وضع برنامج العـراق لأسلحة الدمار الشامل. يمثل التقـويم الاستخباراتي الوطني الرؤيـة الجماعية لكافة الوكالات المعنية التي تشكل المجموعـة الاستخباراتية الأمريكية. أوضح التقـويم الاستخباراتي الوطني في شهر تشريـن الأول سنة 2002، بعنوان «برامج العـراق المستمرة لإنتاج أسلحة الدمار الشامـل» أن العراق «يحاول بشكل نَشِط الحصول علـى اليورانيوم الخـام وعلى الكعكة الصفـراء» (كانت عبارة «الكعكـة الصفراء» تشير إلى المزاعـم المتعلقة بدولة النيجـر). بناء على هذا التقـويم الاستخباراتي الوطني، ولو بشـكل جزئي، صوّتَ الكونغرس بأغلبية ساحقة، ومن كلا الحزبين، بتاريخ الحادي عشر مـن شهر تشريـن الأول، أكتوبر، سنة 2002 بتفويض القائـد الأعلى للجيش للقيام بعمل عسكري ضد العراق.

كانت النقلة اللاحقة في تطور مسألة اللغط حول موضوع النيجر تتجسد في خطاب الرئيـس عن حال الاتحـاد سنة 2003 الذي ركـز فيه بشكل رئيس علـى الخطر الذي يمثله العراق. ألقى الرئيس ذلك الخطاب في الوقت الذي كانت تتصاعد الاستعدادات الدعائية والعسكرية للغزو، وبينما كان صدام يستمر في تحديه للمطالب الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

بعـد أن تحدث بشيء مـن الاستفاضة حول سعـي النظام العراقي الـدؤوب والمستمر لامتـلاك الأسلحـة البيولوجيـة والكيميائيـة، بالإضافـة إلى صلتـه بالإرهـاب، فقد لمح

الرئيس باختصار وبطريقة تنم عن التشاؤم، إلى الزعم الأكثر مدعاة للخوف -بأن ذلك النظام يسعى باتجاه تطوير برنامج متقدم للأسلحة النووية. كان الرئيس قد ذكر سابقاً أن بإمكان العراق بناء قنبلة نووية «خلال سنة» إذا ما تسنى له الحصول على المواد الضرورية مثل اليورانيوم. الآن، نطق بما أصبح يعرف لاحقاً ب «الكلمات الست عشرة» - وهي الإشارة الشخصية الأولى له إلى مسألة الزعم حول موضوع اليورانيوم النيجري: «تبين للحكومة البريطانية أن صدام حسين سعى مؤخراً إلى امتلاك كميات كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا».

أضحت الكلمات الست عشرة تلك، السلسلة المترابطة لذلك اللغط، والتي وجهت ضربة شبه قاصمة لمصداقية الرئيس وإدارته.

وبينما استمر الدفع باتجاه الحرب، تابع الرئيس مع آخرين من إدارته الترويج للحرب ضد العراق. ونظراً لأن شعبية وزير الخارجية كولن باول عند الحزبين كانت عارمة، بالإضافة إلى استقامته وأخلاقه التي لا يرقى إليهما الشك، فقد وجد البيت الأبيض أنه الشخص الأكثر منطقية وقدرة على الإقناع، وأفضل من يمكن أن يسهم في وضع حدٍ للجدل الدائر حول هذه القضية داخل الولايات المتحدة وخارجها. وعلى هذا الأساس، قام باول في الخامس من شباط، فبراير، بتقديم عرض أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الجهود العراقية الرامية إلى تطوير وتخزين أسلحة الدمار الشامل. لم يتضمن هذا العرض إشارة إلى المزاعم بشأن مسألة النيجر. فبعد أن قام بالتدقيق في المسألة من الناحية الاستخباراتية، اختار باول أن لا يستخدم هذه الورقة -وكان اختياراً حكيماً وموحياً في آن، كما تبين لاحقاً.

ومع ذلك، بقيت هذه المزاعم من أكثر الدلائل تأثيراً في الرأي العام فيما يتعلق بحجة الإدارة لشن الحرب؛ ذلك أن التهديد باستخدام السلاح النووي في هجوم عراقي كان يبدو أكثر إثارة للرعب بين معظم الأمريكيين من الهجوم المستبعد أكثر، بواسطة الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية على التراب الأمريكي. لهذا السبب تصدرت كلمات مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس عناوين الصحف في الثامن من أيلول: «تكمن المشكلة هنا

في أنه سيكون هناك نوع من الترقب الدائم حول المدة التي سيستغرقها [صدام] للحصول على الأسلحة النووية. لكننا لا نريد أن يتحول دخان المدفع إلى غمامة من الفطر».

إذاً، بينما كانت أمريكة على وشك شن الحرب، أصبحت المزاعم حول مسألة النيجر قضية ثانوية.

في السابع من آذار، مارس، سنة 2003، وقبل أيام من قيام الرئيس بإطلاق عملية تحرير العراق لنزع أسلحة صدام وقلب نظامه، قام محمد البرادعي المدير العام للجنة التفتيش والتدقيق للأسلحة النووية التابعة للأمم المتحدة، ووكالة الطاقة الذرية الدولية، بالإدلاء بتصريح كان له وقع الصاعقة، وذلك ضمن الملاحظات التي قدمها إلى مجلس الأمن: فالتقارير الاستخباراتية حول مسألة اليورانيوم ليست لها أي مصداقية، كما أنه «لا يوجد أي دليل أو أي إشارة ذات قيمة» تدل على أن العراق أعاد بناء برنامجه لإنتاج الأسلحة النووية. ذهب أبعد من ذلك عندما أشار ضمناً إلى أن الوثائق التي استندت إليها المزاعم بشأن مسألة النيجر كانت مزورة: «استناداً إلى التحليل المعمق، توصلت وكالة الطاقة الذرية الدولية بالتعاون مع خبراء محايدين إلى الاستنتاج بأن هذه الوثائق التي شكلت أساس هذا التقرير حول صفقة يورانيوم جرى عقدها مؤخراً بين العراق والنيجر ليست صحيحة. وهكذا، فقد توصلنا إلى الاستنتاج بأن هذه المزاعم لا أساس لها من الصحة».

بعد ذلك بيومين اثنين، سأل تيم روسيت مقدم برنامج «واجه الصحافة» Meet the Press على محطة NBC الوزير باول عن الملاحظات التي أدلى بها البرادعي. ذكر باول في معرض إجابته أن المعلومات الواردة حول صفقة اليورانيوم قدمت لنا بحسن نية، وأنه إذا تبين أن هذه المعلومات خاطئة، ف«لا بأس». لكنه أكد لروسيت أن الموضوع ما زال قضية مفتوحة على الاحتمالات كافة وخاضعة للتحقيقات. ثم تابع بعدها تكرار نقطة أخرى رئيسة بالنسبة إلى الإدارة وتتلخص في أننا قللنا في السابق من شأن قدرات العراق النووية. وحذر باول من «أنه يتوجب علينا أن نكون أكثر حذراً بشأن برامج الأسلحة النووية». «شاهدنا كيف أن وكالة الطاقة الذرية الدولية أعطت للعراق ما يشبه

صك البراءة في أوائل التسعينات من القرن الماضي، لتكتشف فيما بعد أن لديهم برنامج أسلحة نووية نَشِط لم يكتشفوه حينها».

كان باول محقاً في ما قاله من أن تقارير المخابرات السابقة قللت من أهمية التهديد الذي كان يشكله نظام صدام حسين. وقد أكدت ملحوظاته تلك على انعدام الثقة من قبل العديد من الموظفين الأمريكيين، في وكالة التفتيش النووية التابعة للأمم المتحدة، وقد استخدم بعض موظفي الإدارة والبيت الأبيض غياب هذه الثقة لإقناع أنفسهم بدرجة عالية من اليقين أن النظام العراقي كان يشكل تهديداً حقيقياً ومتزايداً في عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول.

على أي حال، لم يكن للشكوك حول دقة المزاعم المتعلقة بمسألة النيجر أهمية تذكر لإبطاء الزخم في الاستعدادات للمواجهة العسكرية. فمع حلول التاسع عشر من آذار، كانت الحرب مع العراق قد بدأت.

في مقالة نشرت في جريدة النيويوركر بتاريخ الحادي والثلاثين من آذار مارس، ناقش سيمون هيرش وثائق النيجر وأطلق عليها من دون أي مواربة صفة التزوير. وبالرغم من أن هيرش كان معروفاً بآرائه الليبرالية (ومن ثم لم يكن العديد من القابعين في الطرف المحافظ يلقي بالاً لآرائه) فقد كانت وسائل الإعلام الرئيسة تعده صحافياً جاداً ذا صلات قوية مع بعض مراكز القرار السياسي، كما أن مقالته تلك ألقت الضوء على شكوك حول وثائق النيجر.

الفكرة التي تقول إن إدارة بوش استندت في جزء من حجتها لشن حرب مثيرة للجدل إلى معلومات استخبارية غير صحيحة هي فكرة قابلة للأخذ والرد؛ ذلك أن الأمريكيين يميلون إلى التسامح مع أخطاء ارتكبت بشكل غير مقصود، خصوصاً إذا كان ذلك ناتجاً عن إفراط في الحذر من احتمال خطر داهم في عالمِ ما بعد الحادي عشر من أيلول. أما إذا كان قادة الإدارة قد اختاروا بشكل متعمد تجاهل الحقائق في معرض تسويغهم للحرب، وإذا تعمدوا إخفاء الحقائق كي يجعلوا من قضيتهم أكثر قوة ومصداقية مما هي

عليـه، وهذا أسوأ بكثير، فإن الأمريكيين لن يكونـوا عندها متسامحين إلى تلك الدرجة. كان هـذا هـو الاتهـام الجديد الأكثر فاعلية، والـذي ظهر في واحد مـن أعمدة الرأي في صحيفـة نيويورك تايمز في شهر أيـار، مايو، سنة 2003 بقلم نيكولاس كريستوف الحائز على جائزة بوليتزر، والمناهض للحرب على العراق.

أبلـغ «سفير سابق في إحدى الدول الإفريقيـة» لم يشأ أن يفصح عن اسمه، الصحفي كريستوف أنه قد تم إيفاده إلى النيجر للحصول على أجوبة عن أسئلة معدة من قبل مكتب نائب الرئيس حول طلب العراق الحصول على اليورانيوم. ذكر كريستوف أن «هذا الموفد الـذي بقي اسمه طـي الكتمان ذكر في تقريره إلى وكالة المخابـرات المركزية، وإلى وزارة الخارجية أن المعلومات الواردة خاطئة بشكل لا لبس فيه، وأن الوثائق قد تم تزويرها. وقد انتشـر فضح الموفد لهذا التزوير في أروقـة الإدارة كافة، وبدا أن هذا التقرير كان مقبولاً لـدى أركان الإدارة – باستثنـاء أن الرئيس بوش ووزارة الخارجية استمرا في الإشارة إلى هذه الصفقة المزعومة».

كانـت تلك عبارات قاسية كتبها صحفيٌّ ليـبرالي شهير في صحيفة يعتبرها الكثيرون صحيفـة التوثيق الوطنية. كانت الشكوك تحوم حول صدقية المزاعم بشأن صفقة النيجر منـذ وقـت طويل. لكـن كريستـوف يشـير الآن إلى أن هناك ما هـو أدهى وأمـرّ – فلقد استخدمـت الإدارة المزاعـم حول صفقة اليورانيـوم وهي تعلم أن هـذه المزاعم «خاطئة بشكل لا لبس فيه».

كان الاتهـام المحدد الـذي أطلقه كل من كريستوف ومصـدر معلوماته غير المعلن قد زاد من حدة اللغط الذي كان قد انتشر بسرعة البرق والمتمثل في استخدام البيت الأبيض للمخابرات لاختلاق قضيـة أراد تسويقها للكونغرس والرأي العام لتسويغ خوضه الحرب على العراق. وفي الوقت الذي اجتاحت القوات الأمريكية العراق، فإن الكشف عن المخزون الهائل من أسلحة الدمار الشامل الذي توقع الجميع أن يتم الإعلان عنه لم يتحقق. وكرد فعل من قبل منتقدي الإدارة وخصوصاً من الحزب الآخر، بدأ هؤلاء بكيل الاتهامات إلى الرئيس بأنه قام بتضليل الأمة عن سابق تصور وتصميم إنّ بواسطة المبالغة، أو الضغط

علـى المخابرات لتبرير الحرب. في أفضل الأحوال، عـبّر منتقدو الحرب على العراق عن اعتقادهـم أن الرئيـس لم يكن صادقاً مـع الشعب الأمريكي. كانوا يعتقـدون أن الرئيس ومستشاريه قد تجاهلوا، أو ضربوا عرض الحائط بكل التحذيرات والدلائل المتعلقة بعمل المخابـرات كي يجعلوا من التهديد الذي يمثلـه العراق أكثر جدية مما هو عليه، وليخلقوا جواً من التوتر يؤدي بهم إلى كسب التأييد الشعبي المطلوب.

وفي الوقـت الـذي لم تبدِ وسائل الإعلام الوطنية اهتماماً فورياً بما كتبه كريستوف، فقد استرعـت كتاباته اهتمام البيت الأبيض، وخصوصاً مكتب نائـب الرئيس. وعلى نفس نمط ردة فعـل البيت الأبيض في عهد كلينتون، الذي كان يسارع إلى الـرد بسرعة وعدوانية على منتقديـه، بدأ البيت الأبيض في عهد بوش باتخاذ خطوات للقيام بهجوم معاكس. وكان على نائب الرئيس تشيني الذي أصبحت سمعته ومصداقيته بالتحديد موضع تساؤل، وعلى مكتبه أن يأخذ دوراً قيادياً في هذه الجهود التي بدأت في أواخر شهر أيار، مايو، سنة 2003.

تحقـق مكتب نائب الرئيس بسرعة عبر استفسـارات أجراها مع وزارة الخارجية من هويـة مصدر معلومـات كريستوف الذي كان اسمـه حتى الآن طي الكتمـان. إنه السفير السابـق جوزيـف ويلسون الـذي تم إيفاده إلى النيجـر للتحقق من المزاعـم بشأن صفقة اليورانيـوم في كانون الثاني، يناير سنـة 2002. تحت غطاء من السرية، بدأ كل من نائب الرئيـس ومساعده الموثوق سكوتر ليبي بذل كل مـا باستطاعتهما من جهد لتشويه سمعة ويلسون عن طريق بعض الصحافيين المختارين. وهكذا، ومن دون معرفة أي شخص آخر في ذلك البيت الأبيض المقسوم إلى دوائر صغيرة ضيقة مغلفة بالسرية –بمن فيهم رئيس أركان البيـت الأبيض، ومستشارة الأمن القومي، ومديـر وكالة المخابرات المركزية– قام الرئيس بنزع غطاء السرية عن أجزاء مهمة من المعلومات الواردة في التقويم الاستخباراتي الوطنـي الصـادر في شهر تشريـن الأول، أكتوبر، سنة 2002 كـي يستعملها كل من نائب الرئيس وليبي لهذا الغرض.

في الوقـت نفسـه، كان ليبـي ومسؤولـون رفيعـو المستـوى في الإدارة بمـن فيهم نائب وزير الخارجيـة ريتشارد أرميتاج، وكارل روف، والسكرتـير الصحفي حينها آري فليشر

يتقاسمون بشكل سري فيما بينهم جزءاً آخر من المعلومات السرية المتعلقة بالأمن القومي – وأعني بذلك هوية زوجة جو ويلسون، فاليري بليم، ودورها كموظفة في وكالة المخابرات المركزية في ترتيب رحلة ويلسون الاستقصائية إلى النيجر. كان الهدف من هذه التسريبات تشويه سمعة ويلسون عبر الحط من شأن تأكيداته العلنية أنه سافر إلى النيجر بترتيب من وكالة المخابرات المركزية بموجب طلب من نائب الرئيس. لكن دائرة الذين كانوا على اطلاع على هذه التسريبات كانت ضيقة جداً، كما أن بعض من اشترك في هذه التسريبات لم يكن يعرف أن هوية بليم كانت واحدة من أسرار الدولة.

كان يمكن أن تكون لهذه القرارات – أيٌ قرار الدفاع عن الرئيس وشن حملة شعواء لتشويه سمعة جو ويلسون، وفضح دور زوجته في وكالة المخابرات المركزية كجزء من هذه الحملة– تأثيرات عميقة بعيدة المدى على مصداقية إدارة بوش.

في الوقت الذي كانت الجهود لتشويه سمعة ويلسون قيد التحضير، كنت ما أزال في منصب نائب السكرتير الصحفي. كان قد وقع الاختيار عليّ كي أخلف آري فليشر الذي عبّر عن نيته في ترك المنصب في منتصف شهر تموز، يوليو. ولذلك فقد كانت واجباتي منصبّةً في مكان آخر، ومن ثم لم يكن لديّ أي اطلاع على الجهود الخفية لفضح هوية بليم وتشويه سمعة ويلسون. كان اللغط الذي أحدثته الكلمات الست عشرة ما يزال في طور التشكل ولم يكتمل نموه إلا في أوائل شهر تموز، يوليو، سنة 2002، وذلك قبل نحو أسبوع من تسلمي مهامي الجديدة.

في ذلك الوقت، كنت كغيري من موظفي البيت الأبيض، أرى أن تأكيدات ويلسون ليست سوى تعبير عن هجوم لئيم ذي نكهة حزبية. لم يدر في خلدي أن هناك أي سبب يستدعي أن تكون الحرب موضع تساؤل، ولم أشعر بوجود أي سبب يدفعني شخصياً إلى التشكيك بدوافعها. كانت ثقتي كاملة بالأعضاء البارزين في الفريق الرئاسي، ولم أرَ أي سبب موجب للتشكيك في نزاهة الرئيس.

openkandil.com

تبين لي بالطبع أن الإدارة كانت منشغلة بالتنافس مع منتقديها في كابيتول هيل، وفي الصحافة عن دور المخابرات في فترة ما قبل الحرب، وحول قضية الحرب نفسها. لكنني شعرت أنها ليست سوى جزء من اللعبة في واشنطن المعاصرة -حملة مستمرة بين الجانبين، كل واحد منهما يحاول تشكيل الرأي العام ونيل رضاه. وكنت أتصور أننا بكل بساطة نقوم بما يجب علينا القيام به- أي القيام بهجوم معاكس ضد الاتهامات اللئيمة للرئيس بأنه كذب بشكل متعمد كي يجر الأمة إلى الحرب. احتلت الحرب الحزبية التي جرت في التسعينات من جديد مسرح الأحداث، وكانت وسائل الإعلام تتطلع إلى تغطية أخبار الطرفين المنتصر والمهزوم. غرقت الحقائق من جديد في لجة من اللغط، بما في ذلك الكيفية التي اختلق فيها البيت الأبيض قضية الحرب.

كانت دراما السرية والخداع، والاتهامات، والاتهامات المضادة التي نتجت عن ذلك تُمَثّلُ على مسرح السلطة السياسية في واشنطن العاصمة. اكتشفت أن جزءاً من هذه المسرحية كان مثيراً. وبينما كانت السياسة هدفاً في حياتي بأقصى ما يمكن أن تسعفني ذاكرتي، لم يكن يدور في خلدي أبداً أنني سوف ألعب دور ممثلٍ مساعدٍ مشهور في هذه الدراما -ذات المغزى التاريخي - التي تحظى بجمهور عريض من المشاهدين.

obeikandl.com